

القضاء على الجوع وسوء التغذية

تعاون المنظمة مع البرلمانيين بشأن الأمن الغذائي والتغذية

مقدمة

من بين أهم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، هناك القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه.

ويعطي إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذو الصلة الأولوية أيضا للقضاء على الجوع والفقر ومنعهما بجميع أشكالهما. وهذه الالتزامات العالمية ضرورية نظرا إلى استمرار أكثر من 790 مليون شخص في المعاناة من الجوع واستمرار تفشي مستويات عالية من سوء التغذية، رغم التقدم المحرز.

ولذلك، فإن القضاء على الجوع وسوء التغذية يكمن في صلب الجهود التي تبذلها المنظمة، وتحقيقا لذلك، يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمانيون والجهات الفاعلة من غير الحكومات كالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

أهمية التحالفات البرلمانية في القضاء على الجوع وسوء التغذية

أظهرت الأدلة أن تحسن الأمن الغذائي والتغذية يعزز بالدرجة الأولى إلى السياسات والبرامج والأطر المرتكزة على التشريعات.

ويعتبر البرلمانيون الجهات الرئيسية القيمة على الالتزامات السياسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛ ومن ثم فهم شركاء أساسيون في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.



نؤكد من جديد أن لكل شخص الحق في الحصول على غذاء مناسب وآمن وكاف ومغذ، وفي التحرر من الجوع، ونقر بالحاجة إلى وضع أحكام دستورية وتشريعية محددة لضمان التمتع بهذه الحقوق.

(مقتطف من بيان البرلمانيين الذين اجتمعوا بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، نوفمبر/تشرين الثاني 2014)

وتسعى المنظمة، من خلال شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، إلى إقامة شراكات وتعاون أوثق مع البرلمانيين، ونحن نعمل من أجل الوفاء بالتزاماتنا المتبادلة بخصوص الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك الحق في غذاء كاف. وتؤدي جهود البرلمانيين دورا رئيسيا في وضع هذه القضايا على أعلى مستوى البرامج المتعلقة بالسياسة العامة والتشريعات.

يوجد البرلمانيون في وضع أفضل يسمح لهم بوضع مسألة الأمن الغذائي والتغذية على أعلى مستوى البرنامج المتعلق بالسياسة العامة والتشريعات، نظراً إلى المسؤوليات التشريعية والمتعلقة بالميزانية والرقابة الملقاة على عاتقهم، ضمن جملة أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن للبرلمانيين:

- ◀ تعزيز و/أو سنّ، حسب الاقتضاء، تدابير تشريعية وغيرها، لمعالجة قضايا محددة ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية؛
 - ◀ رفع مستوى الوعي بالمسائل المذكورة أعلاه، بما في ذلك مع دوائرهم الانتخابية؛
 - ◀ إتاحة فضاء مخصص للحوار والنقاش وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا المتصلة بالأمن الغذائي فيما بينهم؛
 - ◀ الحوار وتبادل الخبرات مع غيرهم من البرلمانيين والهيئات البرلمانية الأخرى في مختلف أرجاء العالم.
- ويمكنهم فعل ذلك بالاستعانة بالآليات المناسبة وطيناً، بما يشمل تلك القائمة منها، مثل اللجان البرلمانية الدائمة أو لجان الاختيار الخاصة أو إنشاء جبهة/شبكة/ تحالف برلماني. ويمكن للآلية المختارة أن تكون بمثابة جهة الاتصال البرلمانية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية.

إن تحسين التغذية يقتضي بذل جهد جماعي. فهو

يتطلب قوانين جيدة التصميم تحسن النظم الغذائية وتضمن نظماً غذائية صحية وتعزز الوجبات المدرسية. كما يستلزم توافر ميزانيات عامة كافية ويتطلب أطراً قانونية قوية تعزز التقدم المحرز وتسمح لنا بالمشي قدماً.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للمنظمة
(المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2014)

تعاون المنظمة المستمر مع البرلمانيين

ستستمر المنظمة في توسيع نطاق تعاونها وتعميقه مع البرلمانيين للقضاء على الجوع وسوء التغذية. وسيتم ذلك باستخدام الآليات البرلمانية المحددة على الصعيدين الإقليمي والوطني، ووفقاً للأولويات التي حددها الإقليم/البلد المعني. وستواصل المنظمة:

- ◀ تيسير تبادل المعلومات، مثل الممارسات الجيدة بشأن الأطر القانونية والسياسات العامة، ضمن جملة أمور أخرى؛
- ◀ تقديم الدعم إلى أعضاء البرلمانات بشأن وضع التشريعات والسياسات العامة؛
- ◀ تقديم المعلومات الفنية، بما في ذلك الإحصاءات، بخصوص المسائل ذات الصلة بالأمن الغذائي لدعم التدابير التي تتخذها الهيئة البرلمانية المعنية؛
- ◀ توفير خدمات بناء القدرات للبرلمانيين بشأن القضايا الرئيسية للأمن الغذائي والتغذوي؛
- ◀ تيسير الروابط في ما بين البرلمانيين والهيئات البرلمانية من خلال تبادل المعلومات (مثل التعاون في ما بين بلدان الجنوب) حسب الاقتضاء.

الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تعتبر الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي أنشئت في عام 2009، منتدى متعدد الأحزاب يجمع المشرعين من برلمانات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي تهدف بالأساس إلى تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية في برلمانات الإقليم لتيسير الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف. ومنذ إنشاء هذه الجبهة، صدرت 4 قوانين إطارية لتسترشد بها البلدان، وتم على المستوى الوطني سنّ أكثر من 20 قانوناً بشأن الأغذية والأمن الغذائي. وقد ساهمت هذه التدابير، جزئياً، في جعل إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الرائد في مجال الحد من الفقر في العالم.

أعضاء البرلمان الأوروبي

أسفرت مشاركة المنظمة وأعضاء البرلمان الأوروبي عن اتخاذ عدة أعضاء في البرلمان الأوروبي لقرار إقامة تحالف لمناقشة القضايا المتعلقة بمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد انعقد الاجتماع الأول في 26 أبريل/نيسان 2016.

برلمانات البلدان الأفريقية

قرر برلمانيون من البرلمانات الـ 250 الأعضاء في برلمان البلدان الأفريقية إقامة تحالف البلدان الأفريقية للأمن الغذائي والتغذوي بحلول نهاية عام 2016. وبناء على طلب برلمان البلدان الأفريقية، ستيسر المنظمة هذه العملية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث سيتبادل برلمانيون من الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خبراتهم مع نظرائهم الأفارقة. كما ستعمل المنظمة مع برلمان البلدان الأفريقية على الصعيدين الإقليمي والوطني.